

**دور التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام
الاقتصادي
دراسة ميدانية في البيئة العراقية**

**ريم مصطفى رحيم
أ.د. محمد حويش علاوي الشجيري
الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد**

The role of professional accounting regulation in
the effectiveness of the economic system
A field study in the Iraqi environment

دور التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي
دراسة ميدانية في البيئة العراقية

Reem Mustafa Rahim*

Prof. Dr. Muhammad Huwaish Allawi Al-Shujairi
Iraqi University/ College of Administration and
Economic

ريم مصطفى رحيم*

أ.د. محمد حويش علاوي الشجيري
الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2024/06/01

Received: 20/12/2022

تاريخ القبول: 2023/01/15

Accepted: 15/01/2023

تاريخ الاستلام: 2022/12/20

Published: 01/06/2024

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى اختبار علاقة وتأثير التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي في العراق . اذ أثرت التحولات الاقتصادية بشكل كبير على وضع المحاسبة كهيئة، حيث لا يعكس التنظيم المهني المحاسبي التغيرات الاقتصادية الحاصلة في العراق، لا زال التنظيم والرقابة المركزية على كل من مهنة المحاسبة في العراق على الرغم من التحولات الاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 في التحول نحو اقتصاد السوق وانفتاحه على التجارة والاستثمار الدولي ومن اجل تحقيق اهداف البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي الاستطلاعي اذ تم استطلاع آراء كل من مجتمع المهنيين ممن يعملون كمراقبي حسابات في مكاتب وشركات التدقيق وآراء المتخصصين في المحاسبة ممن يعملون في الجانب الأكاديمي فضلا عن الجهات الممثلة لإدارة المهنة بأطرافها المختلفة ، اذ تم اختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية من المجتمعات الثلاث . وتوصل البحث الى استنتاجات عدة كان أبرزها ما زال التنظيم المحاسبي القانوني هو المدخل السائد في العراق اذ يقوم منطق الإبلاغ المالي على فلسفة الاقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة على الرغم من التغيرات الجوهرية في طبيعة النظام الاقتصادي لذا قدم البحث عدة توصيات من بينها ضرورة ان يستوعب النموذج الإبلاغ المالي مستوى تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية وتوسيع الملكية الخاصة ونمو القطاع الخاص ودور المستثمرين الأفراد والبنوك

الكلمات المفتاحية : التنظيم المحاسبي، النظام الاقتصادي

Abstract:

The current research aims to test the relationship and impact of the accounting professional organization on the effectiveness of the economic system in Iraq. As the economic transformations greatly affected the status of accounting as a profession, as the accounting professional organization does not reflect the economic changes taking place in Iraq, the central regulation and oversight of each of the accounting profession in Iraq is still in spite of the economic transformations that Iraq witnessed after 2003 in the transition towards an economy. The market and its

openness to international trade and investment, and in order to achieve the objectives of the research, the descriptive and exploratory approach was used, as the opinions of the community of professionals who work as auditors in auditing offices and companies were surveyed, and the opinions of accounting specialists who work in the academic side, as well as the representatives of the profession management in its various parties. A random, stratified proportional sample was selected from the three communities. The research reached several conclusions, the most prominent of which is that the legal accounting organization is still the dominant approach in Iraq, as the logic of financial reporting is based on the macroeconomic philosophy and serving the requirements of the state for public accountability and oversight despite the fundamental changes in the nature of the economic system. Therefore, the research presented several recommendations, including the need to the financial reporting model accommodates the level of state intervention in economic activities, the expansion of private ownership, the growth of the private sector, and the role of individual investors and banks.

Keywords: Accounting organization, economic system.

المقدمة:

تعد العوامل الاقتصادية أحد أبرز العوامل المؤثرة في نمط التنظيم المهني المعتمد على وجه التحديد، فالحاسبة يجب أن تقوم في جزء منها أساساً على النظرية الاقتصادية السائدة في تلك البيئة باعتبارها أداة ضبط اقتصادي وكذلك على طبيعة الأهداف الموكلة إلى الحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما لا شك فيه فإن التحول من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر سوف ينعكس أثره على الحاسبة، إذ أن مشاكل التحول لاقتصاد السوق من اقتصاد موجه مركزياً يقوم على التخطيط المركزي حيث تهتم الدولة على الاقتصاد سوف يكون له عواقب مهمة على الحاسبة والتي تتوقف لتكون أداة للإدارة والرقابة والتخطيط المركزي للدولة لتعكس الواقع الاقتصادي في قياساته وتقديراته، إذ أن المعايير التي سبق استخدامها في الاقتصاد المركزي لا تصلح في ظل الظروف الجديدة لاقتصاد السوق. أن التغيرات في النظام الاقتصادي العراقي والتحول إلى اقتصاد السوق أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين التنظيم المهني للحاسبة ومتطلبات سوق العمل بسبب ضعف قدرة النظام المحاسبي المطبق للاستجابة للتغيرات الاقتصادية والبيئية حيث يعتمد على قواعد وإجراءات تخدم بدرجة أكبر الجهات الحكومية في التخطيط والرقابة المركزية دون توجيه الاهتمام إلى متطلبات السوق والأطراف الأساسية القائمة على المستثمرين، وهو ما يؤثر ثبات، التنظيم، المهني، في النموذج المحلي بعد مرور ما يربو على عقدين من الزمن على التحول الحاصل في النظام الاقتصادي.

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

أثرت التحولات الاقتصادية بشكل كبير على وضع الحاسبة كهيئة، حيث لا يعكس التنظيم المهني المحاسبي التغيرات الاقتصادية الحاصلة في العراق، لا زال التنظيم والرقابة المركزية على كل من مهنة الحاسبة في العراق على الرغم من التحولات الاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 في التحول نحو اقتصاد السوق وافتتاحه على التجارة والاستثمار الدولي، مما يؤثر وجود فجوة بين واقع مهنة الحاسبة ومتطلبات السوق حيث تمثل في ضعف قدرة النظام المحاسبي المطبق حالياً في العراق للاستجابة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة محلياً وعالمياً. لذا يمكن صياغة المشكلة العملية للبحث من خلال التساؤلات الآتية:

- أ. ما هو واقع التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق
- ب. ما هو تأثير التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي في العراق؟

2-أهداف البحث

يستهدف البحث الحالي في سياق المشكلة البحثية الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. تحديد ماهية واقع التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق من وجهة نظر المهنيين والاكاديميين.
2. اختبار علاقة وتأثير التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي في العراق؟

3-أهمية البحث

يتناول البحث مشكلة بحثية هامة على الصعيد المهني ، يمكن ان تسهم في:

1. المساهمة في تحديد اوجه التوافق بين كل من التنظيم المهني ومتطلبات النظام الاقتصادي الجديد في العراق .
2. المساهمة في تحديد اوجه الخلل والمعوقات ومتطلبات الحل لتفعيل التوافق بين كل من التنظيم المهني ومتطلبات النظام الاقتصادي الجديد في العراق.
3. المساهمة في تحديد المشاكل والعقبات التي تواجه الخلل الحاصل في فاعلية النظام الاقتصادي، في اطار ابعاد الخلل من الجانب المحاسبي المهني.

4-فرضيات البحث

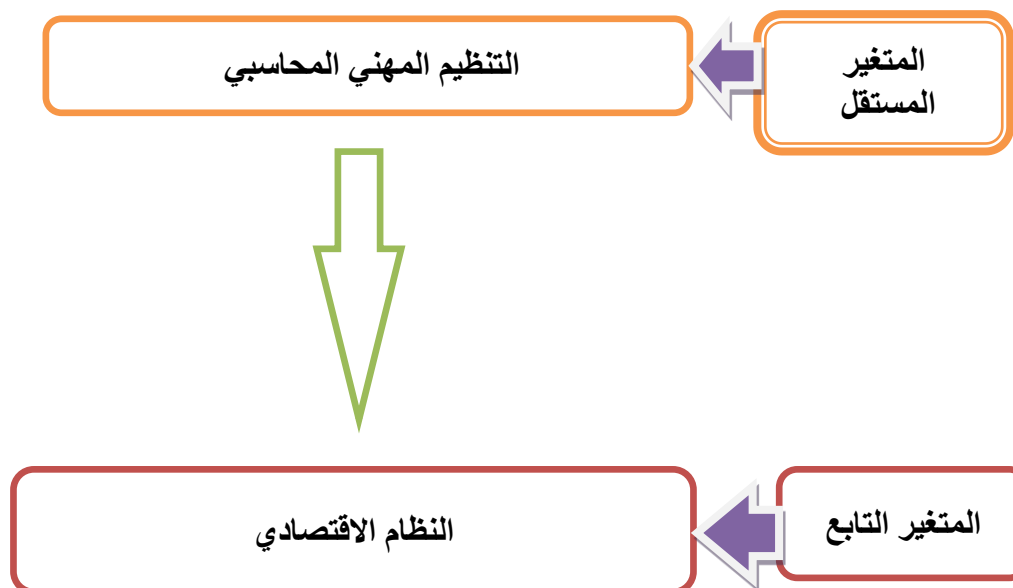
أن دراسة وتحليل متغيرات البحث وعلاقتها يستند إلى فرضية رئيسية :

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- هناك علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق.
- هناك علاقة تأثير ذو دلالة احصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق.

5:-نموذج البحث

استنادا الى الفرضيات البحثية السابقة يمكن بيان نموذج البحث كالآتي:



المصدر : من إعداد الباحثين .

6- منهج البحث وأدوات جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تبني المناهج الآتية في إطار جانبي البحث وكالاتي:

- 1- الجانب النظري للبحث: تم استخدام المنهج الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتماداً على الكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات والمواقع الإلكترونية ذات الصلة.
- 2- الجانب العملي للبحث: تم توظيف المناهج الآتية لأغراض انجاز الجانب العملي للبحث:
 - أ. المنهج الوصفي الكمي في إطار دراسة وتحليل واقع متغيرات البحث من خلال استخدام أدوات التحليل الاحصائي الوصفية بالاعتماد على البيانات المجمعة من خلال استمارة استبانة معدة لهذا الغرض.
 - ب. المنهج الاحصائي الاستدلالي لاختبار العلاقات البحثية بين متغيرات البحث باستخدام أدوات التحليل الاحصائي الاستدلالي.

7-مجتمع وعينة البحث

يستند البحث إلى تحليل نتائج استمارة الاستبيان القائمة على استقصاء آراء الخبراء والمختصين بشأن واقع متغيرات التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق والعلاقات المتبادلة بينهم، وفي ضوء ذلك فقد تم تحديد مجتمع وعينة البحث على النحو الاتي:

1. مجتمع البحث: يمثل مجتمع البحث في كل من الجهات المؤثرة والفاعلة في تنظيم مهنة المحاسبة والمتمثلة بمجلس ادارة المهنة ومراقبي الحسابات من اصحاب مكاتب وشركات التدقيق فضلا عن العاملين في المجال الاكاديمي المحاسبي.
2. عينة البحث: تم تحديد واختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية من المجتمعات الثلاث المذكورة.

8-حدود البحث

تتمثل حدود البحث وفقاً للتقسيم الاتي:

1. الحدود الزمانية: تم تحديد الحدود الزمانية للبحث بالفترة الزمنية (2022) وهي تمثل فترة البحث الحالي.
2. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالبيئة المحلية العراقية.

ثانياً : الإطار النظري لمتغيرات البحث :

1-التنظيم المهني المحاسبي: يعرف التنظيم بشكل عام على انه "توظيف الادوات القانونية لتنفيذ اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية" (Hertog,2010:2) فيما يعرف قاموس أكسفورد التنظيم بأنه " قاعدة او مبدا يحكم السلوك او الممارسة الذي يتم وضعه والحفاظ عليه من قبل سلطة"، ويعرف المنظم بأنه مسؤول او وهيئة مسؤولة عن التحكم والاشراف على صناعة او نشاط تجاري او نشاط ذو مصلحة عامة (Deegan,2014:65). كما يمكن النظر إلى التنظيم من وجهة نظر أوسع، حيث يشمل جميع صيغ التأثير والرقابة الاجتماعية (حسن، 2016: 52) فيما يعرف التنظيم في سياق مهنة المحاسبة بأنه " طبيعة واسلوب إدارة مهنة المحاسبة والجهة التي تقودها واسلوب اصدار وقبول التطبيقات المحاسبية" (حمد، 2011: 34)، فالتنظيم المحاسبي يمتد الى ما هو ابعد من وضع المعايير، وله اثار في كيفية تنظيم المهنة وكيفية عملها والتوقع الاجتماعي لها، اذ تؤثر على سبيل المثال طبيعة الإطار التنظيمي على تصورات المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي للمهنة نفسها (Gaffikin,2005:11) لذا يتم تحديد عملية التنظيم المهني وطبيعتها بإطار طبيعة المؤسسات او التنظيمات التي لها سلطة تحديد السياسات المحاسبية وكذلك وضع وإصدار المعايير المحاسبية المختلفة وكذلك مسؤولية تحديد والالزام بالمعايير الفنية والاخلاقية التي تحافظ على الاداء المهني والسلوكي لأعضائها.

لذا تتمثل جوانب التنظيم المهني المحاسبي في الجوانب التنظيمية الآتية (الشجري، 2006: 4):

1. تنظيم السياسة المحاسبية: تتمثل السياسة المحاسبية في ادوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، وتتمثل هذه الادوات في القواعد والطرق والاسس التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة الاحداث والعمليات الاقتصادية (شاهين، 2011: 54). وتعد صياغة السياسة المحاسبية ضرورة لأثبات شرعية المهنة بسبب وجود عدد كبير من تطبيقات العمل التي ساهمت منظمات الاعمال في بيئات دولية مختلفة وراء وجودها وتطبيقها، مما ادى ذلك الى امكانية الاختيار فيما بينها بما يتلاءم مع طبيعة عمل المنظمة والبيئة المحيطة بها (الشجري، 2006: 4). وبالتالي فان السياسة المحاسبية تعبر، عن مجموعة التشريعات، والانظمة والتعليمات التي تصدرها جهات، حكومية او منظمات مهنية معنية بالعمل المحاسبي، أو كلاهما، وبذلك فان اتباع سياسة محاسبية معينة تعني اختيار الاسلوب او الطريقة التي يراها المشرع انها الأكثر ملاءمة للظروف، الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالوحدة الاقتصادية

(<https://almohasben.com>). لذا يُنظر الى صياغة السياسة المحاسبية على انها عملية اجتماعية كنتيجة للتفاعلات المعقدة بين عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة (Harrison & Mckinnon, 1986:233).

2. تنظيم عملية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية: إن تجربة تنظيم وإصدار المعايير تمثل الجانب التنظيمي المتعلق بوضع وإصدار المعايير الذي يضم (الشيرازي: 1990: 128):

أ. تشكيل الجهاز، الذي يتولى مهمة بناء وإصدار المعايير.

ب. أسلوب العمل أو المراحل التي يمر بها كل معيار.

ت. المنهج المتبع في بناء المعايير.

وفي سياق ذلك تختلف الجهة المسؤولة عن إصدار ووضع المعايير حسب نوع التنظيم المتبع في البيئة الوطنية. ففي الدولة التي تتبع التنظيم القانوني يتم إصدار المعايير بواسطة مؤسسات حكومية عن طريق تعليمات قانونية لإصدار المعايير، وفي الدول التي تتبنى التنظيم الذاتي تكون مسؤولية إصدار المعايير للمؤسسات، مهنية ذاتية، وقد تكون عملية تنظيم وإعداد المعايير ناتج عمل مشترك وتدخل مختلف بين القطاع الحكومي والخاص.

2-النظام الاقتصادي : يُعرف النظام الاقتصادي بأنه "مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين، إذ يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى" (بو لمكاحل، 2016: 1). وهناك من يحدد مفهوم النظام الاقتصادي من خلال ثلاثة عناصر: "المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية. إذا تشكلت هذه العناصر الثلاثة النظام الاقتصادي، فبدون العلاقات الإنتاجية لا يمكن تصور تطبيق مذهب فكري معين، وفي نفس الوقت، إن وجود مذهب فكري لا يعني بالضرورة توافر القوى الإنتاجية، والعلاقات الإنتاجية الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ، أو تطبيق مذهب فكري معين" (بو لمكاحل، 2016: 2). واستنادا الى ذلك يتم في كل نظام اقتصادي تحديد ثلاث مسائل يتكون بموجبها النظام الاقتصادي (صالح، 2012: 1):

1. تعيين من هو أكثر فاعلية في اتخاذ قرار تحريك وتوزيع الموارد بين مختلف متخذي قرارات الخيار الاقتصادي.

2. كيفية صناعة القرارات الاقتصادية بما في ذلك تنسيق أنشطة الوحدات الاقتصادية الفردية.

3. تحديد ماهي القرارات التي يمكن الأخذ بها مما يجعل متخذي القرارات الاقتصادية أكثر قدرة في ترتيب أولوياتهم.

لذا يمكن النظر الى إن النظم الاقتصادية كافة لديها أهداف رئيسية ثلاثة تتمثل في (صالح، 2012: 1):

1. الاستعمال الشامل والكفوء للموارد النادرة.

2. تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.

3. توزيع الدخل بشكل عادل ويعتبر حالة نسبية تعتمد المكان والزمان في تحقيق هذه العدالة.

وبالتالي فان وظيفة النظام الاقتصادي مهما كان نوعه هي تحقيق رفاه المجتمع وإشباع حاجات أفراد.

وقد وجدت على مر العصور أنواع عديدة من الأنظمة الاقتصادية باختلاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الإنسان. وتمثل تلك الأنظمة الاقتصادية اليوم بين النظام الاقتصادي الموجه الى السوق والنظام الاقتصادي المركزي والأنظمة المختلطة، إلا إن من المهم القول بأنه لا يوجد نظام اقتصادي للسوق الحر واقتصاد مخطط مركزي بشكل كامل، وإنما هي تقع في مراحل مختلفة ضمن هذين البعدين من الأنظمة.

3- فاعلية النظام الاقتصادي : ينظر الى الفاعلية الاقتصادية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف، أي مدى قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق أهدافه المرجوة

ونتيجة الموارد الاقتصادية (محمد، 2015: 12)، وتعد الفاعلية احد المقاييس التي يتم من خلالها تحديد الأداء الاقتصادي، والذي يعتبر من اهم المواضيع التي

تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاد، فمن خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تقوده نحو التقدم والرفاه الاجتماعي، والتي تنطلق بالدرجة الأولى من

التراكمات المادية والموارد البشرية التي تنعكس بدورها بشكل مباشر على نمو الدخل القومي (<https://www.startimes.com>). وهناك من ينظر إلى

الفاعلية بأنها تتساوى مع الأداء الشامل وعلى هذا الأساس يُنظر الى فاعلية الأداء الاقتصادي بأنه الكيفية التي يتم بها استخدام الموارد المادية والبشرية في

سبيل تحقيق الأهداف المحددة (مزهودة، 2001: 87). واعتمدت التقارير الدولية والدراسات الاقتصادية خلال القرن الماضي على النمو الاقتصادي، كقياس للأداء الاقتصادي للبلدان، والذي يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، بما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إلى أن ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية تغيير مقصودة في هيكل النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الصناعي مع مراعاة البعد الاجتماعي والمتمثل في تحقيق العدالة في توزيع الدخل. ولعبت التطورات العالمية والإقليمية المتلاحقة منذ بداية القرن الحادي والعشرين وما رافقها من تطورات على جميع الأصعدة، إذ لم يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي يلبى التطورات التنموية، إذ كان إحدى متطلبات دمج الأبعاد الاجتماعية والسياسية والبشرية والبيئية إلى البعد الاقتصادي هو تطوير واستحداث مؤشرات لتقييم الوضع المطلق والأداء الاقتصادي لكل دولة مثل الاعتماد على الصادرات من السلع المصنعة، مؤشر سوق العمل، حجم الاستثمار في رأس المال، الاستثمار الأجنبي، مؤشر القدرة المؤسسية للحكومة والأسواق المالية، الإيرادات الضريبية ومعدل الضريبة، معدل الائتمان، التضخم، الشفافية وإتاحة المعلومات، مؤشر تحرير الأسواق وتطوير بيئة الأعمال والحوكمة. ومؤشرات جودة التعليم وتوفير البنية التكنولوجية ودعم البحث العلمي وزيادة الإنتاجية وكل ما يؤدي إلى تطوير قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الدولية (عبد الخالق، 2022: 44-45). لذا عند تقييم أداء النظام الاقتصادي للدولة يمكن الاعتماد على عدد من المؤشرات التي تعتمد عليها الدول في وضع الخطط التنموية وكذلك المستثمرين والباحثين ورجال الأعمال الذين يحتاجون إلى بيانات إحصائية موثوقة عن البلدان، (<http://www.theglobaleconomy.com>):

4- دور التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي

تعد الممارسات المحاسبية مهمة فيما يتعلق بعواقبها الاجتماعية والاقتصادية التي لا تشمل فقط التأثيرات الأكثر وضوحاً ومباشرة على تخصيص الموارد في المجتمع ولكن أيضاً اتساع وشرعية البيانات والممارسات المحاسبية في المجال الاقتصادي، مما يتطلب الاهتمام بالحدود التنظيمية لمهنة المحاسبة في سياقاتها السلمية (Puxty et al., 1987: 273). إذ تؤثر طريقة تنظيم المحاسبة على محتوى ونتائج السياسات والممارسات المحاسبية، وعلى العكس من ذلك، فإن لشكل القواعد المحاسبية آثار على طريقة تنظيمها. فالتغيير من نظام محاسبي إلى نظام محاسبي آخر يكون ناتجاً لتعديل المعايير الاقتصادية والسياسية الملائمة للتغيير المحاسبي، وهذا ما شهدته الاقتصادات الانتقالية، إذ أن مشاكل التحول من اقتصاد موجه مركزياً حيث سيطرة الدولة لوسائل الإنتاج إلى اقتصاد السوق حيث يكون تدخل الحكومة فيها بدرجة ميسرة، وذلك لتأمين الأوضاع الاقتصادية للأفراد والشركات الفردية سوف يكون له عواقب مهمة على المحاسبة والتي تتوقف لتكون أداة للإدارة والتخطيط والرقابة المركزية لتعكس الواقع الاقتصادي في قياساته وتقديراته (Nobes & Parker, 2020: 377).

لذا لا يمكن فهم مؤسسات وعمليات التنظيم المحاسبي في الدول بشكل مستقل عن السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية وتطورها. لهذا فإن نمط تنظيم المهنة يعد نتيجة لتشكيلات مميزة من القوى المادية والأيدولوجية الموجودة داخل المجتمع، وأن تحليل التنظيم المحاسبي كظاهرة اجتماعية وتنظيمية يتطلب تقييماً نقدياً لبنائه ضمن رابطة "قوى السوق" و"الضوابط البيروقراطية للدولة" و"المثل المجتمعية" لتحديد نوع وأهمية الترابط أو الاندماج بين هذه القوى التي ينتج عنها نمط التنظيم المحاسبي في المجتمع (Puxty et al., 1987: 275). وعلى الرغم من أن العالم يعيش في عصر الغاء الضوابط التنظيمية، إلا أن مهنة المحاسبة تخضع لإعادة التنظيم خاصة بعد التسعينات نتيجة لعدد من الفضاخ والأزمات والذي دفع الهيئات التنظيمية العامة والخاصة إلى تعزيز مجهودها لتحسين التنظيم المحاسبي لضمان ثقة الجمهور والذي يعد أمراً ضرورياً للتنمية المالية مما يسهل تبادل السلع والخدمات ويتيح تخصيص الفعال للموارد الاقتصادية (Akisik, 2015: 38). وهذا ما جعل البلدان النامية تعمل على تطوير نظمها المحاسبية من أجل التنافس بشكل أفضل مع بعضها لجذب الاستثمارات الأجنبية مما يضمن استدامة النمو الاقتصادي (Akisik, 2015: 36). إذ تلعب الأنظمة المحاسبية دوراً مهماً في الأداء الاقتصادي من خلال المعلومات التي تقدمها وعدم وجود معلومات موثوقة يمكن الوصول إليها في الاقتصاد يؤدي إلى إعاقة تدفق رأس المال البشري والمالي نحو القطاعات التي يُتوقع إن تحقق عوائد عالية وحتى وإن لم يكن هناك تعارض المصالح بين المديرين والمستثمرين فإن المعلومات المحاسبية عالية الجودة تعزز الكفاءة من خلال تمكين المديرين والمستثمرين من تحديد فرص خلق القيمة الاقتصادية، كما يمكن للمعلومات المحاسبية أن تؤدي دوراً في تعزيز الأداء الاقتصادي من خلال دورها في تعزيز حوكمة الشركات، إذ يتم اعتبار الجزء الأكبر من عوائد الاستثمار في الأنظمة المحاسبية تأتي من الحوكمة المعززة للشركات والتي تنبع في جزء كبير منها من التركيز على الإبلاغ عن النتائج الموضوعية والتي يمكن التحقق منها للشركات مما يسهل تفعيل تداول الأوراق المالية والتدفق الفعال لرأس المال البشري والمالي إلى الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية (Bushman & Smith, 2003: 67). بالإضافة إلى دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمستقبل السيولة للشركات مما يساعد المستثمرين من اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق رأس المال (Nobes & Parker, 2020: 65) إذ تتطلب التنمية المالية والتي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي، نظام إبلاغ مالي سليم ينتج معلومات محاسبية موثوقة وشفافة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب (Aksisk, 2015: 34). فالمنظمات عبارة عن مجموعات من العقود الضمنية أو الصريحة فيما بين مجموعة من الأفراد مثل

المدرء والمستثمرين، الدائنين، الموظفين، ومدققي الحسابات والحكومة وان جميع التفاعلات البشرية تتطلب البحث عن المعلومات والذي دائما ما تكون مكلفة، فالأسواق لا تعمل دون معلومات حيث يتطلب وجود البائع والمشتري اللذين يتحملان ما يُطلق عليه الاقتصاديون "تكاليف المعاملات" ومعظم هذه التكاليف تذهب للبحث عن المعلومات أو التغلب على مخاطر المعرفة الناقصة وهذه المشكلة تصدى لها معظم النشاطات الاقتصادية على ارض الواقع (كاسبر ، 2011: 67)، لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن ليس فقط استراتيجيات للنمو الاقتصادي، وإنما أيضا استراتيجيات للتطوير المحاسبي (البقاوي ، 2009: 488). إن تنظيم المهنة يجب أن يتوافق مع نوع النظام الاقتصادي السائد والا لا يكون للمهنة أي دور فاعل في تفعيل الأداء الاقتصادي وربما يكون عاملا مؤثرا سلبيا في ذلك. فالمحاسبة يجب أن تقوم في جزء منها على النظرية الاقتصادية السائدة في تلك البيئة (الشجيري ، 2020: 46)، لأنها تتعامل بشكل اساسي مع الأنشطة الاقتصادية وقياسها وتوصيل المعلومات عنها الى متخذي القرارات وعلى اختلاف مستوياتهم وأنواعهم، وان كل متخذ قرار يعتبر رجلاً اقتصادياً وقراراته تتصف بأنها قرارات اقتصادية رشيدة، وان القرار الاقتصادي يتعلق بالثروة وتعظيمها، وهو ناتج عن عملية معالجة والتي تعتمد على مدخلات هي بيانات أو معلومات تقدمها المحاسبة على شكل أرقام، وتعمل الأرقام المحاسبية على توجيه القرارات وترشيدها الى مواطن الاستراتيجيات الأكثر ربحية، وان من يحدد الربحية هي الأرقام المحاسبية عن طريق التقارير المحاسبية التي تقدمها والتي يتم إعدادها وفق معايير معينة، مما يؤدي انعكاسه على الأداء الاقتصادي للنظام الاقتصادي بشكل واضح وشامل (العبد الله والجواوي، 2002: 7). لذا تعد المحاسبة احد الأدوات الاقتصادية التي تساعد في عملية قياس الازدهار والنمو الاقتصادي لأي بلد، واستنادا إلى ذلك ولأن الفكر المحاسبي يتأثر بالفكر الاقتصادي في كثير من أجزائه تعد المحاسبة المالية نظير للاقتصاد الجزئي، لذلك فأنها تعطي معلومات تفصيلية عن وحدات اقتصادية محدودة، ويسبب تأثر الفكر المحاسبي بالفكر الاقتصادي نتج ما يسمى بمدخل الاقتصاد الجزئي في المحاسبة والذي تم وصفه بأنه مدخل يسعى إلى بيان أثر إجراءات الإبلاغ المالي البديلة في المقاييس والأنشطة الاقتصادية عند مستوى المنشأة ولذلك يتم التركيز على المنشأة كوحدة اقتصادية تؤثر أنشطتها الرئيسية بالاقتصاد من خلال عملها بالأسواق (المعيني، 2007: 66). لذا تسعى مهنة المحاسبة والحكومات إلى ضمان استمرار تقديم مهنة المحاسبة خدمات عالية الجودة (1: IFAC, 2017)، وذلك لما للتنظيم المحاسبي من دور في التنمية الاقتصادية حتى بعد التحكم في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. إذ يؤثر التنظيم المحاسبي ليس بشكل مباشر فقط على النمو الاقتصادي بل بشكل غير مباشر من خلال التنمية المالية والتي تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية (Akisik, 2015: 34). لذا فان العلاقة بين الاقتصاد والمحاسبة تتمثل في اعتماد كل منهما على الآخر وقد يكون هذا بسبب إنتاج المعلومات إذ تعتمد القرارات الاقتصادية على ما يتم قياسه وكيف يتم قياسه وكيفية تفسيره (3: Stiglitz et al., 2009). لذا فأن المحاسبة تؤدي دورا محما في توزيع الموارد وتخصيصها بين الأفراد والطبقات الاجتماعية لأنها هي من تقوم بتجهيز المعلومات التي يتم على أساسها توجيه الموارد الاقتصادية وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع (العبد الله والجواوي، 2005: 23).

إن كل ما تم الإشارة اليه يمثل في جوهره ما يطلق عليه الأبعاد الاقتصادية للتنظيم المحاسبي على الرغم من أن العديد يجادل بأن تنظيم المحاسبة يؤثر فقط على كيفية انعكاس المعاملات والأحداث الاقتصادية الأساسية في التقارير المالية، دون أي تأثير على شكل أو طبيعة الواقع الاقتصادي، ألا أن هناك مجموعة كبيرة من الأدلة على أن تنظيم المحاسبة له تأثير اجتماعي حقيقي وعواقب اقتصادية على المنظمات والأفراد (88: Degaan , 2014) باعتبارها قضية جوهرية في صنع السياسات المحاسبية (27: Cortese et al., 2009)، فالسياسة المحاسبية ليست سياسة في الأساس فقط من حيث إنها مشتقة من الصراع السياسي في المجتمع ككل ولكن أيضا من حيث إنها تعمل لصالح بعض الفئات في المجتمع على حساب البعض الآخر (289: Coopre & Michael, 1084). لذا تتمثل النتائج الاقتصادية للمعايير المحاسبية بأنها "تأثير التقارير المحاسبية على سلوك صناع القرار للأعمال التجارية والحكومة والقطاعات والمستثمرين والدائنين" (Cortese et al., 2009: 27)، وتنقسم هذه القرارات الى فئتين رئيسيتين:

أ. على المستوى الجزئي: إذ قد يغير مستخدمي القوائم المالية سلوكهم الشخصي تجاه الشركة بطريقة ما، على سبيل المثال قد يتأثر المساهم فيما يتعلق بشراء الأسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها نتيجة للمعلومات المحاسبية (Blake, 1992: 307).

ب. على المستوى الكلي: إذ يمكن القول بان الأرقام المنشورة في التقارير المالية يمكن أن تنتج عواقب اقتصادية متباينة لان مجموعة المستخدمين تتأثر بقراراتهم بطريقة تؤثر على المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ إن تأثير معيار محدد يكون متباينا على الأطراف المتأثرة به، ينجم عنه إعادة توزيع جوهرية للدخل بين فئات المجتمع (المعيني، 2007: 110).

لذا يمكن تصنيف التأثيرات الاقتصادية للتنظيم المحاسبي الى (310: Blake, 1992):

أ. تأثير مباشر: هي التأثيرات التي تؤثر بشكل واضح وسريع على تحويل الموارد بين الأفراد، مثل مقدار الضرائب المدفوعة.

ب. تأثير غير مباشر: هي تلك التي تؤثر على الطريقة التي ينظر فيها الأفراد الى الوضع الاقتصادي وتقدم الوحدة الاقتصادية.

أما (المعيني، 2007: 110) فقد صنف التأثيرات الاقتصادية للتنظيم المحاسبي الى:

أ. تأثيرات تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة: وهي تأثيرات تتعلق بالثروة الإجمالية للاقتصاد كله مثل الناتج القومي الإجمالي.

ب. تأثيرات توزيع الدخل والثروة وهي تأثيرات تحويل وإعادة توزيع الثروة بين الأفراد.

ثالثاً: الإطار العملي لمتغيرات البحث

تم اعتماد منهج الدراسة الوصفية الاستطلاعية القائمة على التحليل الإحصائي الكمي من خلال تصميم استمارة استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية وتم استخدام مقياس (ليكرت الخماسي) المكون من 5 درجات (اتفق تماماً، اتفق، الى حد ما، لا اتفق، لا اتفق تماماً) لتنظيم وقياس متغيرات الاستبانة وتضمن هيكل الاستبانة المحاور الآتية:

المحور الأول البيانات الشخصية للمستجيبين: يتناول المحور البيانات العامة للمستجيبين والتي اشتملت على العمل الحالي، مكان العمل الحالي، سنوات الخبرة، والتأهيل العلمي.

المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بالتنظيم المهني المحاسبي في العراق: وتم التعبير عن هذا المتغير الرئيسي من خلال (56) متغير فرعي (سؤال) تم تصنيفها في (16) محور فرعي.

المحور الثالث: الأسئلة المتعلقة بالنظام الاقتصادي في العراق وتم التعبير عن هذا المتغير الرئيسي من خلال (49) متغير فرعي (سؤال) تم تصنيفها في (12) محور فرعي.

1- نتائج التحليل الإحصائي لمتغير التنظيم المهني المحاسبي في العراق.

جدول رقم (1) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير أهداف المحاسبة

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتجلى الهدف الواقعي للتقارير المالية في العراق في توفير المعلومات المالية المفيدة بالدرجة الرئيسية الى خدمة متطلبات:					
1	المستثمرين الحاليين والمحتملين.	4.02	%80.4	1.00	1.01
2	الدائنين الحاليين والمحتملين.	3.85	%77	1.10	1.21
3	الهيئات الضريبية	4.26	%85.2	0.77	0.60
4	الهيئات الرقابية والتخطيطية الحكومية	4.31	%86.2	0.74	0.54
	متوسط المتوسطات	4.11	%82.2	0.90	0.84

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يُبين الجدول (1) بأن الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية في العراق قد كان ترتيبها وفقاً لآراء عينة البحث كالآتي: (خدمة متطلبات الهيئات الرقابية والتخطيطية الحكومية ومن ثم الهيئات الضريبية تلاها المستثمرين وأخيراً الدائنين)،

المحور الثاني - غايات التوحيد المحاسبي:

جدول (2) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير غايات التوحيد المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يمثل الهدف من اعتماد النظام المحاسبي الموحد في العراق في خدمة متطلبات:					
1	تسهيل العمل المحاسبي وتبسيطه	4.26	%85.2	0.82	0.67
2	دوائر ضريبة الدخل	4.17	%83.4	0.74	0.55
3	المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى المستفيدة.	4.24	%85	0.77	0.58
4	التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي	3.77	%75.4	0.97	0.93

0.60	0.77	%84.2	4.21	الرقابة والمساءلة الحكومية على الوحدات الاقتصادية.	5
0.67	0.81	%82.64	4.13	متوسط المتوسطات	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من خلال الجدول (2) بأن الغاية الرئيسية من التوحيد المحاسبي في العراق هو تبسيط العمل المحاسبي تلاه هدف خدمة متطلبات المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى ومن ثم خدمة متطلبات الرقابة والمساءلة الحكومية ومن ثم دوائر الضريبة وأخيراً التخطيط الاقتصادي

المحور الثالث – مدخل التنظيم المهني:

جدول (3) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مدخل التنظيم المهني في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن المدخل السائد في تنظيم مهنة المحاسبة في العراق:					
1	مدخل التنظيم القانوني- الحكومي	4.07	%81.4	0.74	0.55
2	مدخل التنظيم المهني الذاتي	3.27	%65.4	1.12	1.26
3	مدخل مختلط (التنظيم الذاتي والتنظيم الحكومي)	3.76	%75.2	1.05	1.12
	متوسط المتوسطات	3.7	%74	0.97	0.98

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (3) بأن أعلى مستوى إجابة قد حققها مدخل التنظيم القانوني – الحكومي كمدخل رئيس في العراق، فيما يليه مدخل التنظيم المختلط (التنظيم الذاتي – والتنظيم الحكومي) بينما حصل مدخل التنظيم المهني الذاتي أدنى مستوى إجابة.

المحور الرابع – نظرية التنظيم المهني المعتمدة في عملية إصدار أو تبني المعايير المحاسبية:

جدول (4) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نظرية التنظيم المهني المعتمدة في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد عملية إصدار المعايير المحاسبية أو تبني معايير منقولة في العراق هي ناتج:					
1	عملية تتم وفقاً لمتطلبات الحكومة في إطار دعم المصلحة العامة.	3.97	%79.4	0.87	0.75
2	عملية توافقية بين كافة الأطراف ذات المصلحة	3.61	%72.2	1.03	1.07
3	عملية توافقية بين الحكومة والمهنة.	3.87	%77.4	0.95	0.92
4	عملية علمية وعملية بحتة.	3.37	%67.4	1.30	1.70
	متوسط المتوسطات	3.70	%74.1	1.03	1.11

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

تشير النتائج الظاهرة في الجدول (4) بأن عملية إصدار المعايير أو تبنيها في العراق وفقاً لآراء العينة كما يلي (تتم وفقاً لمتطلبات الحكومة، فيما تلاه توافقية بين الحكومة والمهنة ومن ثم عملية توافقية بين كافة الأطراف ذات المصلحة وأخيراً عملية وعملية بحتة)

المحور الخامس – الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير المحاسبية:

جدول (5) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تمثل أبرز الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية في العراق هي:					
1	المستثمرين والدائنين.	3.06	%61.2	1.30	1.70
2	الإدارة (معدوا التقارير المالية).	3.40	%68	1.13	1.28
3	الحكومة بمختلف هيئاتها.	4.11	%82.2	0.79	0.63
4	الهيئات المهنية الخاصة	3.87	%77.4	0.93	0.87
5	الأكاديميين	3.61	%72.2	1.20	1.45
متوسط المتوسطات		3.53	%72.2	1.07	1.18

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (5) بأن الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية قد كان ترتيبها وفقاً لآراء عينة البحث كالاتي (الحكومة بمختلف هيئاتها ومن ثم الهيئات المهنية الخاصة فيما يليه الأكاديميين ومن ثم الإدارة وأخيراً المستثمرين والدائنين)،

المحور السادس – الآلية المتبعة في صياغة المعايير المحاسبية:

جدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير آلية صياغة المعايير المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد عملية صياغة المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية في العراق ناتج عن:					
1	عملية تفاوضية بين الأطراف ذات المصلحة	3.28	%66	1.21	1.47
2	التصويت والآراء المتعددة	3.38	%68	1.17	1.38
3	الاختبار العملي للصلاحيات وإقراره من قبل الحكومة	3.77	%75.4	0.91	0.83
متوسط المتوسطات		3.47	%69.8	1.06	1.22

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (6) بأن الآلية المتبعة في صياغة المعايير المحاسبية وفقاً لآراء عينة البحث تعتمد بشكل رئيس على الاختبار العملي للمعيار وإقراره من قبل الحكومة، فيما تلاه التصويت والآراء المتعددة وأخيراً كونها تفاوضية بين الأطراف ذات المصلحة. وهو ما يؤكد أغلبية مدخل إقراره من قبل الحكومة كمدخل رئيس.

المحور السابع – آلية الإلزام بالمعايير المحاسبية:

جدول (7) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير آلية الإلزام بالمعايير المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد المعايير والتطبيقات المحاسبية ملزمة في البيئة المحلية من خلال:					
1	فرضها بالتوانين والأنظمة والتعليمات.	4.51	%90.2	0.57	0.32
2	فرضها من خلال مراقبي الحسابات.	3.63	%73	1.07	1.14
3	فرضها بالاعتماد على المعايير الأخلاقية المهنية	3.61	%72.2	1.06	1.12
متوسط المتوسطات		3.91	%78.4	0.9	0.86

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من خلال الجدول (7) بأن آلية الإلزام شبه المطلقة تتمثل بفرض المعايير والتطبيقات المحاسبية من خلال القوانين والنظم والتعليقات، فيما يليه فرضها من خلال مراقبي حسابات فيما كان أدنى وسط لآلية الإلزام من خلال قواعد السلوك الأخلاقي. أما على المستوى الإجمالي للمحور فقد كان بمتوسط متوسطات بلغ (3.91) ونسبة مئوية (78.4%) وبانحراف معياري (0.9).

المحور الثامن – التبعات الاقتصادية للمعايير المحلية:

جدول (8) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير التبعات الاقتصادية للمعايير في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
ينصب اهتمام التطبيقات المحاسبية في العراق على:					
1	إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الوحدة الاقتصادية.	3.41	68.2%	1.19	1.43
2	إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الاقتصاد الكلي.	3.42	68.4%	1.12	1.26
3	إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الوحدة الاقتصادية والاقتصاد الكلي معا.	3.57	71.4%	1.14	1.31
	متوسط المتوسطات	3.46	69.3%	1.15	1.33

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (8) بأن الاهتمام الرئيس للتطبيقات المحاسبية ينصب أساساً على إعادة توزيع الدخل والثروة على مستوى كل من الوحدة والاقتصاد الكلي معا، يليه إعادة توزيع الدخل والثروة على مستوى الاقتصاد الكلي بينما حقق إعادة توزيع الدخل والثروة على مستوى الوحدة الاقتصادية أدنى إجابة.

المحور التاسع – ملائمة النظام المحاسبي الموحد لواقع ومتطلبات البيئة المحلية:

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير ملائمة النظام المحاسبي الموحد في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد النظام المحاسبي الموحد الحالي:					
1	متوافقاً مع ظروف ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية.	3.53	71%	1.12	1.26
2	يتعارض مع الممارسات والمفاهيم الاقتصادية السائدة.	3.22	64.4%	1.07	1.16
3	يتوافق وطبيعة البيئة الاجتماعية والقانونية.	3.82	76.4%	0.99	0.98
	متوسط المتوسطات	3.52	70.6%	1.06	1.13

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (9) بأن النظام المحاسبي الموحد وفقاً لآراء العينة فإنه يتوافق أساساً مع طبيعة البيئة الاجتماعية والقانونية فيما تلاه متوافقاً مع ظروف ومتطلبات البيئة الاقتصادية وأخيراً يتعارض مع الممارسات والمفاهيم الاقتصادية السائدة.

المحور العاشر – ملائمة تبني (IFRS) في البيئة العراقية:

جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير ملائمة تبني (IFRS) في البيئة العراقية

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
---	----------------	---------------	----------------	-------------------	----------------

يعد تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل انجح في العراق من خلال:				
1	تكييف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات (IFRS)	4.12	%82.4	1.12
1.27	ومتطلبات البيئة العراقية معا.			
2	تبني المعايير كما هي وإلغاء النظام المحاسبي الموحد.	3.02	%60.4	1.33
1.77	تبني المعايير من خلال إصدار معايير محلية تنسجم ومتطلبات (IFRS)	3.87	%77.4	1.14
1.30	ومتطلبات البيئة العراقية وإلغاء النظام المحاسبي الموحد.			
1.44	متوسط المتوسطات	3.67	%73.4	1.19

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

تشير نتائج الجدول (10) الى مدى ملائمة تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي في البيئة العراقية فقد اظهرت آراء العينة ترتيبها كما يلي (تكييف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات البيئة العراقية ومتطلبات (IFRS) يليه تبني المعايير من خلال إصدار معايير محلية تنسجم ومتطلبات (IFRS) ومتطلبات البيئة العراقية وإلغاء النظام المحاسبي الموحد فيما كان تبني المعايير كما هي وإلغاء النظام المحاسبي الموحد قد حقق ادنى مستوى إجابة المحور الحادي عشر – المفاهيم المحاسبية:.

جدول (11) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المفاهيم المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد المفاهيم المحاسبية في البيئة العراقية منسجمة مع:					
1	أهداف الإبلاغ المالي في البيئة المحلية	3.71	%74.2	0.79	0.88
2	الميل والاتجاهات التي يستند لها القائمين على تنظيم المحاسبة.	3.66	%73.2	0.70	0.84
3	البيئة الاقتصادية المحلية.	3.70	%74	0.89	0.89
	متوسط المتوسطات	3.69	%73.8	0.79	0.87

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

على مضمون المحور بمتوسط متوسط قيمته (3.69) ونسبة مئوية (73.8%) وانحراف معياري (0.79) يبين الجدول (11) بان المفاهيم المحاسبية تنسجم وفقا لآراء العينة كما يلي (مع أهداف الإبلاغ المالي في البيئة المحلية فيما يليه البيئة الاقتصادية المحلية واخير الميل والاتجاهات التي يستند لها القائمين على تنظيم المحاسبة). وهو ما لا يظهر في الواقع الاقتصادي بشكل جلي. أما على مستوى النتائج الإيجابية للمحور فتشير إجابات أفراد العينة اتفاقهم). المحور الثاني عشر – طبيعة وحجم الإبلاغ المالي الحالي:.

جدول (12) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة وحجم الإبلاغ المالي الحالي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم أنموذج الإبلاغ المالي الحالي في البيئة المحلية ب:					
1	لا يميز في مستوى الإبلاغ تبعاً لاختلاف حجم الشركات	3.93	%79	0.93	0.86
2	لا يستوعب المتغيرات البيئية في حجم أو نوع الإفصاح.	3.98	%80	0.89	0.79
3	يميل الى عدم التوسع في الإفصاح	3.80	%76	1.08	1.17
	متوسط المتوسطات	3.90	%78.3	0.96	0.94

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (12) بان طبيعة وحجم الإبلاغ المالي في العراق قد ترتب وفقا لآراء العينة كما يلي (لا يستوعب المتغيرات البيئية في حجم او نوع الإفصاح تلاه عدم تميزه في مستوى الإبلاغ المالي تبعا لاختلاف حجم الشركات واخير يميل الى عدم التوسع في الإفصاح). أما على مستوى النتائج الإيجابية للمحور فتشير إجابات أفراد العينة الى اتفاقهم مع مضمون المحور بمتوسط المتوسطات بلغت قيمته (3.90) ونسبة مئوية (78.3%) و بقيمة انحراف معياري (0.96).

المحور الثالث عشر – منطق الإبلاغ المالي

جدول (13) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير منطق الإبلاغ المالي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يقوم منطق الإبلاغ المالي في العراق على:					
1	فلسفة الاقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة.	3.95	79%	0.84	0.70
2	نظرية المنفعة الخاصة من اجل تعظيم الربح	3.26	65.2%	1.07	1.15
3	المساءلة الخاصة للإدارة	3.57	71.4%	0.91	0.83
	متوسط المتوسطات	3.59	71.8%	0.94	0.89

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (13) بان منطق الإبلاغ المالي في العراق يقوم اولا على فلسفة الاقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة، تلاه المساءلة الخاصة للإدارة واخير نظرية المنفعة الخاصة من اجل تعظيم الربح

المحور الرابع عشر – التغير والتطور المهني المحاسبي في البيئة المحلية:

جدول (14) نتائج تحليل الإحصائي لمتغير التغير والتطور المهني في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد مصدر التغير المهني المحاسبي في العراق:					
1	متغيرات البيئة الوطنية.	3.77	75.4%	0.94	0.88
2	متغيرات البيئة الدولية ولا سيما الدول المتقدمة	3.88	78%	0.87	0.75
3	الدراسات والبحوث الأكاديمية والمهنية.	3.40	68%	1.14	1.30
	متوسط المتوسطات	3.68	73.6%	0.98	0.97

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال الجدول (14) بان مصدر التغير المهني المحاسبي في العراق يقوم اولا على متغيرات البيئة الدولية ولا سيما الدول المتقدمة ومن ثم متغيرات البيئة الوطنية واخير الدراسات والبحوث الأكاديمية والمهنية.

المحور الخامس عشر – متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

جدول (15) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير متطلبات تطبيق (IFRS) في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
لان تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل كامل أو جزئي يتطلب:					
1	بيئة تنظيمية فعالة لمهنة المحاسبة تأخذ بنظر الاعتبار مشاركة فاعلة للأطراف المستفيدة.	4.43	89%	0.63	0.40
2	إحداث تطوير في التعليم المحاسبي يتوافق مع المبادئ الأساسية لتلك المعايير	4.50	90%	0.55	0.30

0.42	0.65	%87	4.33	تطوير وتحديث الإطار القانوني في الجوانب الاقتصادية والتنظيمية.	3
0.47	0.68	%88.4	4.42	تطوير المؤسسات المالية والأسواق المالية وإنشاء مؤسسة التقييم وفق الأسس التي تتبناها المعايير الدولية في ظل اقتصاد السوق.	4
0.39	0.62	88.6	4.42	متوسط المتوسطات	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (15) بأن متطلبات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تتطلب بشكل أساسي إحداث تطوير في التعليم المحاسبي يتوافق مع المبادئ الأساسية لتلك المعايير فيما تلاه تهيئة بيئة تنظيمية فعالة للمهنة المحاسبية تأخذ بنظر الاعتبار مشاركة فاعلة للأطراف المستفيدة ومن ثم تطوير المؤسسات المالية والأسواق المالية وإنشاء مؤسسة التقييم وفق الأسس التي تتبناها المعايير الدولية في ظل اقتصاد السوق وأخيراً تطوير وتحديث الإطار القانوني في الجوانب التنظيمية والاقتصادية..

المحور السادس عشر – دور التنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي:

جدول (16) نتائج التحليل الإحصائي لمغير دور التنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي

ت	المغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
هناك دور للتنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي في العراق من خلال:					
1	مناقشة المتطلبات المهنية التي يجب استيعابها في التعليم المحاسبي.	4.06	%81.2	0.84	0.91
2	دور التنظيم المهني في إشراك الجامعات في تفعيل مهنة المحاسبة.	3.98	% 80	0.97	0.98
3	إسهام التنظيم المهني في مد التعليم المحاسبي بمتطلبات سوق العمل.	3.91	%78.2	0.86	0.93
4	إسهام التنظيم المهني في إشراك الأكاديميين في عمليات مناقشة وإصدار المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية.	3.87	%77.4	1.04	1.02
	متوسط المتوسطات	3.95	79.2	0.92	0.96

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (16) بأن دور التنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي يمثل أولاً في مناقشة المتطلبات المهنية التي يجب استيعابها في التعليم المحاسبي، يليه دور التنظيم المهني في إشراك الجامعات في تفعيل مهنة المحاسبة ومن ثم إسهام التنظيم المهني في مد التعليم المحاسبي بمتطلبات سوق العمل وأخيراً إسهام التنظيم المهني في إشراك الأكاديميين في مناقشة وإصدار المعايير والنظم المحاسبية

2- نتائج التحليل الإحصائي لمغير النظام الاقتصادي في العراق .

طبيعة النظام الاقتصادي:

جدول (17) نتائج التحليل الإحصائي لمغير النظام الاقتصادي في العراق

ت	المغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تستند الفلسفة الاقتصادية التي تقود اقتصاد في البيئة الوطنية الى:					
1	فلسفة اقتصاد السوق الحر	3.22	%64.4	1.27	1.62
2	فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي	3.00	%60	1.15	1.34
3	رأسمالية الدولة المركزية	3.20	%64	1.20	1.45
4	التخطيط والتوجيه المركزي للدولة بإطار فلسفة السوق.	3.23	%65	1.15	1.32
5	هجين بين اقتصاد السوق واقتصاد الموجه مركزياً	3.73	%74.6	1.04	1.08
	متوسط المتوسطات	3.27	%65.60	1.16	1.36

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (17) بأن الفلسفة الاقتصادية في البيئة العراقية تقوم أساساً وفقاً لآراء العينة على أنه اقتصاد هجين بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه مركزياً تلاه فلسفة التخطيط والتوجيه المركزي للدولة وبليه فلسفة اقتصاد السوق الحر ومن ثم رأسمالية الدولة المركزية وأخيراً فلسفة السوق الاجتماعي. أما على مستوى الإجمالي للمحور فتشير نتائج اتفاق إجابات العينة بقيمة وسط حسابي (3.27) ونسبة مئوية (65.60%) وبانحراف معياري (1.16) مما يدل على عدم وجود فلسفة واضحة للاقتصاد العراقي.

المحور الثاني – خصوصية النشاط الاقتصادي:

جدول (18) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير خصوصية النشاط الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تمثل النشاط الاقتصادي الأبرز والسائد في العراق:					
1	زراعي	3.15	63%	1.05	1.11
2	فقطي	4.60	92%	.64	.42
3	صناعي	2.68	53.6%	1.14	1.30
4	خدمي	3.36	67.2%	1.02	1.04
	متوسط المتوسطات	3.44	69%	0.96	0.96

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين جدول (18) بأن النشاط الاقتصادي الأبرز والسائد في العراق حسب ترتيبها وفقاً لآراء عينة البحث كان كالتالي (فقطي تلاه الخدمي ومن ثم الزراعي وأخيراً الصناعي)

المحور الثالث – آلية توزيع الناتج والدخل القومي:

جدول (19) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير آلية توزيع الناتج والدخل القومي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتم توزيع الناتج القومي والثروة في البيئة الوطنية بالاعتماد على:					
1	آلية السوق في توزيع الناتج والدخل.	3.22	64.4%	1.19	1.41
2	الخطط الاقتصادية المركزية.	3.55	71%	0.93	0.88
3	خليط بين الخطط المركزية وآلية السوق.	3.43	68.6%	1.06	1.13
	متوسط المتوسطات	3.4	68%	1.06	1.14

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (19) بأن الآلية المتبعة في توزيع الناتج القومي والثروة في البيئة الوطنية قد كان ترتيبها وفقاً لآراء عينة البحث (الخطط الاقتصادية المركزية يليه خليط بين الخطط المركزية وآلية السوق وأخيراً آلية السوق في توزيع الناتج والثروة والذي حقق أدنى مستوى إجابة)

المحور الرابع – السلوك الاقتصادي للفرد:

جدول (20) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير السلوك الاقتصادي للفرد في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يقوم السلوك الاقتصادي للفرد العراقي أساساً على:					
1	نزعة تعظيم الربح	3.98	79.6%	0.90	0.82
2	النزعة الاستهلاكية	3.98	79.6%	0.77	0.59

0.67	0.82	%76.4	3.82	سلوك المستثمر الفردي	3
1.06	1.03	%62.2	3.11	سلوك الاستثمار الجماعي	4
0.83	0.91	%77	3.85	الميل للأنشطة الاقتصادية التجارية	5
1.09	1.04	%63.6	3.18	الميل للأنشطة الاقتصادية الزراعية	6
0.80	0.89	%75.6	3.78	الميل للأنشطة الاقتصادية المالية	7
0.83	0.9	%73.43	3.67	متوسط المتوسطات	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (20) بأن السلوك الاقتصادي للفرد العراقي يقوم على نزعة تعظيم الربح والنزعة الاستهلاكية أولاً يليه الميل للأنشطة الاقتصادية التجارية تلاه سلوك المستثمر الفردي ومن ثم الميل للأنشطة الاقتصادية المالية ومن ثم الميل للأنشطة الاقتصادية الزراعية وأخيراً سلوك الاستثمار الجماعي.

المحور الخامس – طبيعة الملكية:

جدول (21) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة الملكية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد الملكية المقبولة اجتماعياً هي:					
1	الملكية الخاصة	4.26	%85.2	0.74	0.55
2	الملكية العامة	3.47	%69.4	0.89	0.80
3	الملكية العائلية	3.73	%74.6	0.91	0.82
4	الملكية المختلطة	3.38	%67.6	0.92	0.84
	متوسط المتوسطات	3.71	%74.20	0.86	0.75

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (21) طبيعة الملكية المقبولة اجتماعياً والتي كان ترتيب فقراتها بحسب آراء عينة البحث كالتالي (الملكية الخاصة يليه الملكية العائلية ومن ثم الملكية العامة وأخيراً الملكية المختلطة)، وهذا يتعارض مع حقيقة الملكية المثبتة من خلال تحليل المحتوى.

المحور السادس – الوحدات الاقتصادية:

جدول (22) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة الوحدات الاقتصادية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن طبيعة الوحدات الاقتصادية السائدة في البيئة المحلية هي:					
1	مشاريع فردية	3.92	%78.4	0.89	0.80
2	شركات تضامنية	3.65	%73	0.78	0.61
3	شركات محدودة	3.96	%79.2	0.80	0.64
4	شركات مساهمة كبيرة	3.43	%68.6	1.07	1.16
	متوسط المتوسطات	3.74	%74.8	0.88	0.80

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين جدول (22) طبيعة الوحدات الاقتصادية السائدة في البيئة المحلية حسب ترتيبها وفقاً لآراء العينة كالتالي (شركات محدودة تلاها المشاريع الفردية ومن ثم الشركات التضامنية وأخيراً الشركات المساهمة الكبيرة).

المحور السابع – مصادر التمويل:

جدول (23) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مصادر التمويل في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد مصدر التمويل السائد للأنشطة الاقتصادية في العراق هو:					
1	المستثمرين الأفراد	4.05	%81	.84	.70
2	البنوك	3.82	%76.4	.85	.72
3	الدولة	3.53	%70.6	1.11	1.23
4	العوائل	3.68	%73.6	1.07	1.15
متوسط المتوسطات		3.77	%75	0.96	0.95

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (23) بأن مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية في العراق حسب ترتيبها وفقاً لآراء العينة كالتالي (المستثمرين الافراد يليها البنوك ومن ثم العوائل واخيرا الدولة). وهذا يتقاطع بشكل كبير مع المحور السابق .

المحور الثامن – درجة التطور والتعقيد الاقتصادي:

جدول (24) نتائج التحليل الإحصائي لمغيار درجة التطور والتعقيد الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ذو:					
1	وحدات اقتصادية معقدة وكبيرة	3.03	%60.6	1.25	1.58
2	أسواق مالية متطورة	2.71	%54.2	1.14	1.32
3	مؤسسات مالية كبيرة ومتطورة	2.65	%53	1.18	1.39
4	شركات واستثمارات دولية	2.82	%56.4	1.29	1.66
متوسط المتوسطات		2.80	%56.05	1.21	1.48

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (24) درجة تطور وتعقيد الاقتصاد العراقي بحسب آراء عينة البحث كالتالي (وحدات اقتصادية معقدة وكبيرة فيما تلاه شركات واستثمارات دولية ومن ثم اسواق مالية متطورة واخيرا مؤسسات مالية كبيرة ومتطورة) وهو ما لا يمثل واقع الاقتصاد العراقي مطلقاً.

المحور التاسع – درجة الاستقرار الاقتصادي.

جدول (25) نتائج التحليل الإحصائي لمغيار درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم الاقتصاد العراقي بأنه:					
1	ذو درجات تضخم مفرطة	3.76	%75.2	1.02	1.04
2	ذو عملة غير مستقرة	3.80	%76	0.97	0.94
3	يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التجارية الدولية	3.25	%65	1.20	1.45
4	ارتفاع الدين الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي	3.66	%73.2	1.09	1.18
متوسط المتوسطات		3.61	%72.35	1.07	1.15

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (25) نتائج درجة استقرار الاقتصاد العراقي بحسب آراء عينة البحث كالتالي (ذو عملة غير مستقرة تلاه ذو درجات تضخم مفرط ومن ثم ارتفاع الدين الخارجي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي واخيرا يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التجارية الدولية).

المحور العاشر – النظام الاقتصادي والتنظيم المهني المحاسبي:

جدول (26) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير النظام الاقتصادي والتنظيم المهني المحاسبي

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جعل من التنظيم المحاسبي:					
1	ينحى منحي تشريعي	3.97	%79.4	0.74	0.55
2	يركز على تغليب الأهداف المحاسبية على تحقيق متطلبات الاقتصاد الكلي.	3.58	%71.6	1.00	1.00
3	لا يركز على شفافية الإفصاح وملائمة المعلومات لقرارات المستثمرين والدائنين.	3.86	%77.2	0.93	0.88
	متوسط المتوسطات	3.80	%76.07	0.89	0.81

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (26) بان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على التنظيم المحاسبي مما جعله ينحى منحي تشريعي بشكل اساس يليه عدم تركيزه على شفافية الإفصاح وملائمة المعلومات لقرارات المستثمرين والدائنين فيما حقق تغليب الأهداف المحاسبية على تحقيق متطلبات الاقتصاد الكلي ادنى مستوى إجابة.

المحور الحادي عشر – علاقة النظام الاقتصادي بالمهنة والتعليم المحاسبي:

جدول (27) نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة النظام الاقتصادي بالمهنة والتعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن طبيعة النظام الاقتصادي السائد أدى إلى ضعف دور:					
1	المهنة في دعم فاعلية السوق المالي.	3.96	%79.2	0.94	0.89
2	المهنة في المساهمة في تفعيل دور المؤسسات المالية	3.82	%76.4	0.91	0.83
3	المهنة في تفعيل المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية	3.82	%76.4	0.86	0.75
4	التعليم المحاسبي الجامعي في دعم سوق العمل.	3.85	%77	0.92	0.86
	متوسط المتوسطات	3.86	%77.25	0.90	0.83

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (27) بان طبيعة النظام الاقتصادي السائد أدى الى ضعف دور المهنة والتعليم في المجالات الآتية بحسب آراء عينة البحث على الترتيب (ضعف دور المهنة في دعم فاعلية السوق المالي تلاه ضعف دور التعليم المحاسبي في دعم سوق العمل واخير ضعف دور المهنة في تفعيل دور المؤسسات المالية وتفعيل المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية).

المحور الثاني عشر – انعكاسات المهنة والتعليم المحاسبي في النظام الاقتصادي:

جدول (28) نتائج التحليل الإحصائي لانعكاسات المهنة والتعليم المحاسبي في النظام الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن غياب ملامح نظام اقتصادي قوي في العراق يعود في جزء منه الى:					
1	عدم وضوح نوع وطبيعة النظام الاقتصادي في العراق.	4.22	%84.4	0.71	0.50
2	ضعف دور مهنة المحاسبة في تفعيل ودعم القرارات الاقتصادية الرشيدة	3.98	%79.6	0.83	0.69

0.92	0.96	%78	3.90	غياب دور التعليم المحاسبي في مد الاقتصاد بالموارد البشرية الكفوة.	3
0.70	0.83	%80.67	4.03	متوسط المتوسطات	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (28) بأن غياب ملامح اقتصاد قوي في العراق يعود في جزء منه بحسب آراء العينة الى الاسباب الآتية على الترتيب (عدم وضوح نوع وطبيعة النظام الاقتصادي في العراق تلاه ضعف دور مهنة المحاسبة في تفعيل ودعم القرارات الاقتصادية واخيرا غياب دور التعليم المحاسبي في مد الاقتصاد بالموارد البشرية الكفوة

3-اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية : تم صياغة الفرضية الرئيسة لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للبحث حيث تنص الفرضية على ان "هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق". وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق. هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التنظيم المهني المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق. وبفرض اختبار الفرضية الفرعية الأولى تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين كل المتغير المستقل والتابع وكانت نتائج التحليل كما موضح في الجدول (29).

جدول (29) قيم معامل ارتباط بيرسون

الدالة	مستوى المعنوية	معامل ارتباط بيرسون (r)	X المتغير الرئيس الأول	Y المتغير الرئيس الثاني
غير دال إحصائيا	0.707	0.055	التنظيم المهني المحاسبي	النظام الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من خلال الجدول (29) بأن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين قد بلغت (0.055) وهي قيمة طردية موجبة ضعيفة جدا وغير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، اذ تشير الى ضعف العلاقة بين التنظيم المهني في علاقته بالنظام الاقتصادي في العراق. ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى. أما في اطار اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص " هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التنظيم المهني والنظام الاقتصادي في العراق"، سيتم أولا التأكد من خلو نموذج الانحدار الخطي من مشكلة الارتباط الذاتي، باستعمال اختبار (Durbin - Watson)، اذ بلغت قيمته (1.553). ويتبين بان قيمة الاختبار تقع ضمن منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي، وذلك بعد أن تم حساب عدد المتغيرات وحجم العينة، وفق شرط الاختبار الآتي:

$$du < DW < 4 - du$$

$$1.706 < 1.553 < 2.294$$

ومن الصيغة أعلاه، يتبين بان نموذج الانحدار الخطي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك فقد تم تحقيق شرط الاختبار والقهميد لأجراء تحليل الانحدار، لقياس التأثير بين متغيرات البحث. أما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة البحث وسيتم تحليل مستويات التأثير بين المتغيرات. وكما مبين في الجدول (30)

جدول (30) نتائج تطبيق معادلة الانحدار بين المتغير المستقل والتابع

t	معامل التأثير (β)	R ²	درجات الحرية (df)	مستوى المعنوية Sig	F المحسوبة
0.378	0.066	0.003	(47، 1)	0.707	0.143

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

وبلاحظ من الجدول (30) بأن قيمة F المحسوبة قد بلغت (0.143) وهي قيمة غير ذات دلالة معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية للنموذج (0.707) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين المتغير المستقل والتابع. كما يتبين بأن المتغير المستقل له قدرة تفسيرية وتأثيرية في المتغير التابع ضئيلة جداً حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) والتي تمثل القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي (0.003) وتعني هذه القيمة بأن نموذج الانحدار الخطي ومن خلال بعد المتغير الرئيسي الأول يمكنه أن يفسر ما نسبته (0.3%) من الاختلاف والتباين في متغير النظام الاقتصادي، وهي نسبة ضئيلة جداً تدل على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05). ويدعم عدم معنوية قيمة (T) البالغة (0.378) التي هي بمستوى معنوية (0.707) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). كما يتضح من خلال قيمة معامل التأثير البالغ (0.066) بأن زيادة بعد المتغير المستقل الأول بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة بعد المتغير التابع الثاني بنسبة (7%) تقريباً. وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، واستناداً إلى رفض الفرضيات الفرعية الأولى والثانية المنبثقة، يتم رفض الفرضية الرئيسية. وهو ما يؤكد تضارب أهداف وبنية التنظيم المهني المحاسبي وواقع النظام الاقتصادي الذي أصبح هجيناً مبتعداً عما كان سابقاً فيما لم تستوعب المهنة التغيرات الحاصلة واستمرت في تمسكها بالتنظيم المهني الموجه مركزياً. إذ أظهرت نتائج البحث أن أهداف الإبلاغ المالي في العراق هو تقديم المعلومات بالدرجة الرئيسية لخدمة المساءلة والرقابة وعملية التخطيط الحكومي، وعدم استيعاب النموذج الإبلاغ المالي للتغيرات الاقتصادية في البيئة المحلية والعالمية في مجال خدمة المستثمرين والدائنين إذ تشير نتائج البحث السابقة إلى تراجع دور الحكومة في تمويل المشاريع الاقتصادية وبرز نمو القطاع الخاص ودور البنوك في عملية التمويل مما يدل على ضرورة توجه المحاسبة لخدمة هذه الجهات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات :

1- الاستنتاجات

1. يعد مدخل التنظيم القانوني هو المدخل السائد في العراق والذي يتم تحقيقه والسيطرة عليه من خلال الدولة ممثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادي، الذي له سيطرة مطلقة على مجلس محنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالإضافة إلى الهيئات الحكومية الأخرى.
2. يعد النظام المحاسبي الموحد الأداة الأبرز التي يتم استخدامها في جعل المحاسبة تتلاءم مع متطلبات الدولة أساساً.
3. بأن منطق الإبلاغ المالي في العراق لا زال يقوم على فلسفة الاقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة على الرغم من التغيرات الجوهرية في طبيعة النظام الاقتصادي.
4. يمثل مصدر التغير والتطوير المحاسبي في العراق نابع من الاستيراد والتقليد لما تصدره البيئة الدولية.
5. أن تكيف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات IFRS ومتطلبات البيئة العراقية يعد الحل الأنسب للتطبيق في البيئة المحلية.
6. أن إصدار المعايير أو تبني الطرق أو النظم المحاسبية في العراق هي عملية تتم وفقاً لمتطلبات الحكومة في إطار دعم المصلحة العامة، كون الحكومة تعد أبرز الجهات المؤثرة في عملية التنظيم المحاسبي والتي يتم فرضها من خلال القوانين والأنظمة والتعليمات.
7. لا زالت طبيعة النظام الاقتصادي في العراق غير واضحة المعالم، إذ تشير النتائج إلى أن فلسفة النظام الاقتصادي في العراق تستند إلى مزيج من فلسفة السوق والاقتصاد المركزي.
8. استمرار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسبب طبيعة النشاط الأساسي المحرك للاقتصاد العراقي والمتمثل بالاقتصاد النفطي، أي وجود موارد مجتمعية إضافة إلى عوامل ثقافية جعلت من المجتمع العراقي غير قادر على إدارة اقتصاده بدون تدخل الدولة.
9. سيادة المشاريع الفردية والشركات المحدودة في البيئة الوطنية، أدى بدوره إلى ضعف التطور والتعقيد الاقتصادي مما جعل دور السوق ضئيل في ممارسة تأثيره في عملية التنظيم المحاسبي.
10. يعد المستثمرين الأفراد والبنوك أبرز مصادر التمويل في البيئة المحلية وأن الملكية الخاصة والعائلية هي السائدة والمقبولة اجتماعياً، إذ بلغت نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي 43% وهي نسبة كبيرة لكنها تحتاج إلى تفعيل وتمكين أكبر مما يدل على نمو دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.
11. تضارب أهداف وبنية التنظيم المهني المحاسبي مع واقع النظام الاقتصادي في العراق. إذ لم تستوعب المهنة التغيرات الحاصلة واستمرت في تمسكها بالتنظيم المهني الموجه مركزياً.

12. تراجع دور الحكومة في تمويل المشاريع الاقتصادية ويزداد ونمو القطاع الخاص والبنوك في عملية التمويل مما يدل على ضرورة توجه المحاسبة لخدمة هذه الجهات.

2- التوصيات

1. ضرورة إيجاد إطار مفاهيمي للمحاسبة في العراق، ينبغي أن يستند الى خصوصية متغيرات البيئة الوطنية وخصوصية أهداف الإبلاغ المالي وإعادة النظر في المفاهيم المحاسبية في العراق وفقاً للتحديد الواضح لأهداف الإبلاغ المالي وخصوصيته.
2. ضرورة تعزيز دور أعضاء المهنة واساتذة الجامعات والاطراف الممثلة للسوق في عملية التنظيم المحاسبي من خلال زيادة التمثيل في مجلس مهنة المحاسبة والتدقيق. وأن تكون عملية تبني معيار محاسبي او تطبيقات محاسبية ناتجة عن الاختبار العملي للصلاحيات اولا.
3. ضرورة التمييز في مستوى الإبلاغ المالي بحسب حجم الشركات، مما يتطلب صياغة نموذج إبلاغ مالي للوحدات المتوسطة والصغيرة كونها من الوحدات الاقتصادية السائدة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي في البيئة العراقية.
4. ضرورة ان يستوعب النموذج الإبلاغ المالي مستوى تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية وتوسع الملكية الخاصة ونمو القطاع الخاص ودور المستثمرين الافراد والبنوك.
5. ضرورة دراسة الأبعاد الاقتصادية والقانونية والثقافية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، فالمعايير المحاسبية لها دور مهم في إعادة توزيع الثروة على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.
6. ضرورة تكيف النظام المحاسبي الموحد في الوقت الراهن لتطويره بما يتوافق ومتطلبات تبني (IFRS) في البيئة العراقية وأدراك خصوصية ومستوى التعقيد والتطور الاقتصادي للبيئة التي بنيت في ضوءها تلك المعايير
7. ضرورة تفعيل وتطبيق سياسة التنوع والاصلاح الاقتصادي الهيكلي في الاقتصاد العراقي بشكل جدي، من خلال المساهمة في تفعيل وتنشيط حركة الاقتصاد وتشجيع وتهيئة البيئة المناسبة التي تسمح لآليات السوق بالحركة المستمرة والذاتية من خلال تشجيع الاستثمار وتقديم الحوافز والمنح للمشاريع الجديدة والتي تسهم في خلق ثقافة مجتمعية ومالية داعمة.
8. تعديل قوانين الاستثمار وتفعيل تطبيق آليات الحوكمة للمساهمة في حماية المستثمرين للمساهمة في جذب الاستثمار الاجنبي وتدفق رؤوس الاموال والتكنولوجيا الحديثة وخلق الثقة في النظام المالي من خلال تفعيل دور المصارف التجارية والمتخصصة
9. تصميم نظم محاسبية خاصة لشركات النفط باعتبارها احد اهم الانشطة الاقتصادية فضلا عن توجه أغلب الاستثمارات الاجنبية للقطاع النفطي لمعالجة الانشطة الاقتصادية في هذه الشركات وان قياس الثروة العامة وإدارتها بشكل افضل يتطلب تفعيل ورقابة تلك النظم.
10. إعادة النظر في الإطار العام للأنظمة المحاسبية الموحدة (للشركات العامة والخاصة والمصارف) بما يتفق مع متغيرات بيئة الاعمال الحالية والعمل على تكييفها وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومتطلبات وخصوصية البيئة العراقية.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- بلقاوي ، أحمد (2009) "نظرية محاسبية" ، ترجمة رياض العبدالله ، الطبعة العربية ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- شاهين ، علي عبدالله (2011) . النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي ، ط 1 ، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع ، غزة ، فلسطين .
- الشجيري ، محمد حويش علاوي (2020) . " المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية " دار الهاشمي للنشر ، بغداد .
- الشيرازي ، عباس مهدي (1990) . نظرية المحاسبة ، ط 1 ، مطبعة ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت .
- كاسبر ، وولفغانغ (2011) " عن اسباب الازدهار الاقتصادي " ترجمة على الحارس " ، دار الأمام ، الرباط .
- ابو لمكاحل ، إبراهيم (2016) " مفهوم النظم الاقتصادية وتطورها التاريخي .
- حسن ، حكمت حمد (2016) " إمكانية اعتماد الحلول الراديكالية في تغيير واقع التنظيم المحاسبي في العراق " (أطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد
- حمد ، دارستان حسن (2011) " المدخل السياسي في صياغة المعايير المحاسبية وتأثيره في التطبيقات المحاسبية المقبولة ، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة دهوك
- الشجيري ، محمد حويش علاوي (2006)، محنة المحاسبة في العراق :مدخل ايكولوجي مجلة ,المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية , مجلد (1) ، العدد (1) صالح ، مظهر محمد (2012) " نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي في العراق رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق
- العبدالله ، رياض و الجاوي ، طلال (2002) ، "منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية " المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين ، العدد (1) .
- العبدالله ، رياض و الجاوي ، طلال (2005) "الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع " ، مصر، المجلة العربية للإدارة – المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مجلد (25) ، العدد (2) .
- عبد الخالق ، عير محمد علب (2022) " تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، مجلد (7) العدد (13) ..
- محمد ، دعاء رضا رياض ، (2015) " التأصيل النظري لمفهوم الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينها بحث في تطور الفكر الإداري ، مجلد (32) العدد (3)..
- مزهودة ، عبد المليك ، (2001)" الأداء بين الكفاءة والفعالية " مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد(1)
- المعيني، سعد سلمان عواد ،(2007) ، المداخل الاقتصادية لنظرية المحاسبة و دورها في صياغة أنموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية و المحاسبة الكلية ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد..
- <https://almohasben.com> السياسات المحاسبية ، 2022
- <https://www.startimes.com> الأداء الاقتصادي، 2009

English References:

- Deegan , Craig ,(2014) Financial Accounting Theory (Australia) . published by Mc Graw Hill Education , Fourth Edition .
- Nobes , Christopher & Robert , parker (2020) . comparative international accounting published by pearson education limited , fourteenth edition
- Researches and Periodicals .
- Akisik ,Orhan ,(2015). Accounting Regulation ,Financial Development, and Economic Growth, Emerging Markets Finance trade ,vol 49 (1) .
- Blake, John, (1992) . A classification System for economic consequences Issues in accounting Regulation . Accounting and Business Research v(22).
- Bushman ,Robert M . & Smith ,Abbie (2003). Transparency, Financial Accounting information ,and Corporate Governance ,Economic policy Review journal ,9(1) .

- Coopre, David & Sherer, Michael,(1984). The value of corporate accounting reports Arguments for a political economy of accounting, 23ccount organizations and society. V 9(3-4) .
- Cortese, Corinnel & Irvine, Helen & Kaidonis Mary. A (2009) Extractive industries accounting and economic consequences . Past, Present and. And future , Accounting forum vol 33(1).
- Gaffkin (2005) . Regulation as Accounting Theory , faculty of business accounting & finance working papers .
- Harrison , Graeme & Mckinnon, Jill,(1986). A Culture and Accounting Change, A new perspective on Corporate Reporting Regulation and Accounting Policy formulation ,Accounting organization and Society, Vol. 11 (3).
- Hertog , Jouhan den (2010) . Review of economic theories of regulation , Utrecht school of economic.
- IFAC (2017). Making regulation work principles and models for the accountancy profession
- puxty, AG& Willmott , Huoh.C & , Copper, David J. & Lowe ,Tony (1987). Modes of Regulation in Advanced Capitalism: Locating accounting in four countries. Accounting organization and Society, Vol.(12)
- Siglitz, Joesph & San, Amartya & Fitoussi , Jean-paul (2009) The Measurement of Economic Performance and Social Progress revisited . Center de recherch  en economic de sciences

الملاحق

استمارة الاستبانة النهائية

المحور الاول : المعلومات العامة :

- 1- العمل الحالي : أكاديمي ☐ مراقب حسابات ☐ إدارة المهنة ☐
- 2- مكان العمل الحالي : جامعة ☐ مجلس المهنة ☐ نقابة المحاسبين ☐
- جمعية المحاسبين القانونيين ☐ مكتب او شركة تدقيق ☐ ديوان الرقابة المالي ☐
- 3- سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 16-20 سنة ☐
- أكثر من 20 سنة ☐
- 4- التأهيل العلمي : بكالوريوس ☐ ماجستير او ما يعادلها ☐ دكتوراه او ما يعادلها ☐

المحور الأول: التنظيم المهني المحاسبي في العراق

تسلسل	فقرات الاستبانة	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1-	يتجلى الهدف الواقعي للتقارير المالية في العراق في توفير المعلومات المالية بالدرجة الرئيسية الى خدمة متطلبات :					
	المستثمرين الحاليين والمحتملين					
	الدائنين الحاليين والمحتملين					
	الهيئات الضريبية					
	الهيئات الرقابية والتخطيطية الحكومية					
2-	يتمثل الهدف من اعتماد النظام المحاسبي الموحد في العراق في خدمة متطلبات :					
	تسهيل العمل المحاسبي وتبسيطه					
	دوائر ضريبة الدخل					
	المستثمرين والدائنين والأطراف الاخرى المستفيدة					
	التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي					
	الرقابة والمساءلة الحكومية على الوحدات الاقتصادية					
3-	إن المدخل السائد في تنظيم مهنة المحاسبة في العراق					

					مدخل التنظيم القانوني - الحكومي	
					مدخل التنظيم المهني الذاتي	
					مدخل مختلط بين (التنظيم الذاتي والتنظيم الحكومي	
-4	تعد عملية إصدار المعايير المحاسبية أو تبني معايير منقولة في العراق هي ناتج عملية :					
					تتم وفقا لمتطلبات الحكومة في إطار دعم المصلحة العامة .	
					توافقية بين كافة الأطراف ذات المصلحة .	
					توافقية بين كافة الأطراف ذات المصلحة .	
					علمية وعملية بحته .	
-5	تتمثل أبرز الأطراف المؤثرة في إصدار أو تبني المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية في العراق هي :					
					المستثمرين والدائنين .	
					الإدارة (معدوا التقارير المالية) .	
					الحكومة بمختلف هيئاتها .	
					الهيئات المهنية الخاصة .	
					الأكاديميين .	
-6	تعد عملية صياغة والإلزام بالمعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية في العراق ناتج عن :					
					عملية تفاوضية بين الأطراف ذات المصلحة .	
					التصويت والآراء المتعددة .	
					الاختبار العملي للصلاحيات وإقراره من قبل الحكومة .	
-7	تعد المعايير والتطبيقات المحاسبية ملزمة في البيئة المحلية من خلال :					
					فرضها بالقوانين والأنظمة والتعليمات	
					فرضها من خلال مراقبي الحسابات	

					فرضها بالاعتماد على المعايير الأخلاقية المهنية	
-8	ينصب اهتمام التطبيقات المحاسبية في العراق على :					
					إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الوحدة الاقتصادية .	
					إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الاقتصاد الكلي .	
					إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل على مستوى الوحدة الاقتصادية والاقتصاد الكلي معا .	
-9	يعد النظام المحاسبي الموحد الحالي :					
					متوافقا مع ظروف ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية .	
					يتعارض مع الممارسات والمفاهيم الاقتصادية السائدة .	
					يتوافق وطبيعة البيئة الاجتماعية والقانونية .	
-10	يعد تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل انجح في العراق من خلال :					
					تكييف النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم ومتطلبات (IFRS) ومتطلبات البيئة العراقية .	
					تبني المعايير كما هي وإلغاء النظام المحاسبي الموحد .	
					تبني المعايير من خلال إصدار معايير محلية تنسجم ومتطلبات (IFRS) ومتطلبات البيئة العراقية وإلغاء النظام المحاسبي الموحد .	

تعد المفاهيم المحاسبية في البيئة العراقية منسجمة :						-11
					مع أهداف الإبلاغ المالي في البيئة المحلية .	
					الميل والاتجاهات التي يستند لها القائمين على تنظيم المحاسبة .	
					البيئة الاقتصادية المحلية .	
يتسم أنموذج الإبلاغ المالي الحالي في البيئة المحلية ب:						-12
					لا يميز في مستوى الإبلاغ تبعا لاختلاف حجم الشركات .	
					لا يستوعب المتغيرات البيئية في حجم أو نوع الإفصاح .	
					يميل الى عدم التوسع في الإفصاح	
يقوم منطق الإبلاغ المالي في العراق على :						13
					فلسفة الاقتصاد الكلي وخدمة متطلبات الدولة للمساءلة العامة والرقابة .	
					نظرية المنفعة الخاصة من اجل تعظيم الربح .	
					المساءلة الخاصة للإدارة .	
يعد مصدر التغيير المهني المحاسبي في العراق :						-14
					متغيرات البيئة الوطنية .	
					متغيرات البيئة الدولية ولا سيما الدول المتقدمة .	
					الدراسات والبحوث الأكاديمية والمهنية .	
إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل كامل أو جزئي يتطلب : بيئة تنظيمية فعالة لمهنة المحاسبة تأخذ بنظر الاعتبار						-15
					إحداث تطوير في التعليم المحاسبي يتوافق مع المبادئ	

					الأساسية لتلك المعايير	
					تطوير وتحديث الإطار القانوني في الجوانب الاقتصادية والتنظيمية.	
					تطوير المؤسسات المالية والأسواق المالية وإنشاء مؤسسة التقييم وفق الأسس التي تتبناها المعايير الدولية في ظل اقتصاد السوق	
هناك دور للتنظيم المهني في دعم التعليم المحاسبي في العراق من خلال :						-16
					مناقشة المتطلبات المهنية التي يجب استيعابها في التعليم المحاسبي .	
					للتنظيم المهني دور في إشراك الجامعات في تفعيل مهنة المحاسبة	
					يسهم التنظيم المهني في مد التعليم المحاسبي بمتطلبات سوق العمل .	
					يسهم التنظيم المهني في إشراك الأكاديميين في عمليات مناقشة وإصدار المعايير أو التطبيقات أو النظم المحاسبية .	

المحور الثالث :- النظام الاقتصادي في العراق

ت	فقرات الاستبانة	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1-	تستند الفلسفة الاقتصادية التي تقود الاقتصاد في البيئة الوطنية :					
	فلسفة اقتصاد السوق الحر					
	فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي					

					رأسمالية الدولة المركزية	
					التخطيط والتوجيه المركزي للدولة	
					بإطار فلسفة السوق	
					هجين بين اقتصاد السوق	
					والاقتصاد الموجه مركزيا	
-2	يتمثل النشاط الاقتصادي الأبرز والسائد في العراق :					
					زراعي	
					نفطي	
					صناعي	
					خدمي	
-3	يتم توزيع الناتج القومي والثروة في البيئة الوطنية بالاعتماد على :					
					آلية السوق في توزيع الناتج والدخل	
					الخطط الاقتصادية المركزية	
					خليط بين الخطط المركزية وآلية السوق	
-4	يقوم السلوك الاقتصادي للفرد العراقي أساسا على :					
					نزعة تعظيم الربح	
					النزعة الاستهلاكية	
					سلوك المستثمر الفردي	
					سلوك الاستثمار الجماعي	
					الميل للأنشطة الاقتصادية التجارية	
					الميل للأنشطة الاقتصادية الزراعية	
					الميل للأنشطة الاقتصادية المالية	
-5	تعد الملكية المقبولة اجتماعيا هي :					
					الملكية الخاصة	
					الملكية العامة	
					الملكية العائلية	
					الملكية المختلطة	
-6	إن طبيعة الوحدات الاقتصادية السائدة في البيئة المحلية هي :					
					مشاريع فردية	
					شركات تضامنية	
					شركات محدودة	

					شركات مساهمة كبيرة	
-7	يعد مصدر التمويل السائد للأنشطة الاقتصادية في العراق هو :					
					المستثمرين الافراد	
					البنوك	
					الدولة	
					العوائل	
-8	يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ذو :					
					وحدات اقتصادية معقدة وكبيرة	
					أسواق مالية متطورة	
					مؤسسات مالية كبيرة ومتطورة	
					شركات واستثمارات دولية	
-9	يتسم الاقتصاد العراقي بأنه :					
					ذو درجات تضخم مفرطة	
					ذو عملة غير مستقرة	
					يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التجارية الدولية	
					ارتفاع الدين الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي	
-10	إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جعل من التنظيم المحاسبي :					
					ينحى منحى تشريعيا	
					يركز على تغليب الأهداف المحاسبية على تحقيق متطلبات الاقتصاد الكلي	
					لا يركز على شفافية الإفصاح وملائمة المعلومات لقرارات المستثمرين والدائنين	
-11	إن طبيعة النظام الاقتصادي السائد أدت إلى :					
					ضعف دور المهنة في دعم فاعلية السوق المالي	
					ضعف دور المهنة في المساهمة في تفعيل دور المؤسسات المالية	
					ضعف دور المهنة في تفعيل	

					المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية	
					ضعف دور التعليم المحاسبي الجامعي في دعم سوق العمل	
					إن غياب ملامح نظام اقتصادي قوي في العراق يعود في جزء منه الى :	-12
					عدم وضوح ونوع وطبيعة النظام الاقتصادي في العراق	
					ضعف دور مهنة المحاسبة في تفعيل ودعم القرارات الاقتصادية الرشيدة	
					غياب دور التعليم المحاسبي في مد الاقتصاد بالموارد البشرية الكفوءة	